مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الديمقراطية وفخ الدولة .. من الفوضى إلى النظام

علي المعموري

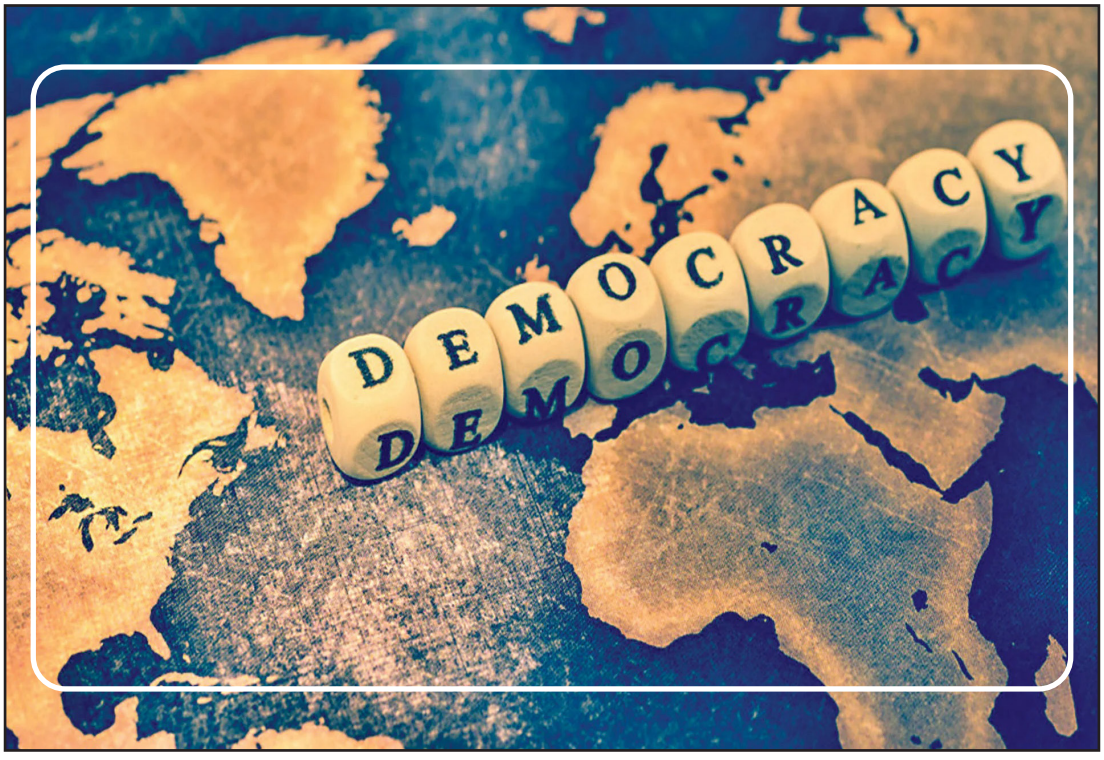

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الديمقراطية وفخ الدولة .. من الفوضى إلى النظام

علي المعموري*

مدخل

يجد المتتبع للحالة العراقية أن هناك قدراً كبيراً من الإحباط يدور حول عملية إعادة بناء النظام السياسي العراقي وفق المبادئ الديمقراطية، وشكوى مما يمكن أن يوصف بأنه فوضى في إدارة النظام السياسي في العراق، وتذمر من مستويات الفساد، وأساليب العمل السياسي المرتبكة، والتي لا تخضع أيضاً إلى قواعد ثابتة.

ولكن، يمكن أن نسأل هنا، هل أن التجربة العراقية بدع في تجارب البناء الديمقراطي؟، أم أن هذه الفوضى والارتباك هي من ملازمات التحول الديمقراطي؟

تحاول الورقة الإجابة على هذا السؤال باقتضاب.

أولاً: شروط الديمقراطية

مثل أي مفهوم اجتماعي، يواجه مفهوم الديمقراطية جدلاً كبيراً، وتتعدد وجهات النظر بشأنه، وينتقل الجدل من التفكير الأكاديمي إلى التفكير عبر الأيديولوجيا، بطبيعة الحال لن نستطيع حصر هذه المفاهيم هنا، لكن يمكن لنا أن ننطلق من أحدها وصولاً إلى الشروط اللازم توفرها في نظام سياسي ما لنصفه بأنه ديمقراطي.

يشير تشارلز تيللي في كتابه الديمقراطية إلى أن التعاريف الموضوعة للديمقراطية تتلخص ضمن أربع مقاربات رئيسة، يمكن إيجازها نقلاً عنه بما يلي:

1. الدستورية: تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم بشأن الأنشطة السياسية.
2. الجوهرية أو الحقوق الأساسية: تركز على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام

* باحث.

حكم ما إلى تعزيزها، بمعنى، هل يعزز هذا النظام رخاء الناس وحرياتهم الفردية وأمنهم ويحقق العدالة؟

3. الإجرائية: تدور حول مجموعة ضيقة من الممارسة السلطوية، يتم في ضوئها تحديد ما إذا كان نظام حكم ما يمكن أن يوصف بالديمقراطي أو لا، وفي الغالب تنحصر هذه الإجراءات بالانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عدداً كبيراً من المواطنين وتؤدي إلى تغيير في السياسيين والسياسة.

4. العملياتية: تعيّن حداً أدنى لمجموعة من العمليات التي يجب أن تعمل باستمرار ليمكن وصف نظام ما بالديمقراطي، وهي تضم –وفقا لروبرت داهل– المشاركة الفعالة، والمساواة في حق التصويت، والفهم المستنير للسياسة، وتنظيم جدول الأعمال، وشمول البالغين بالقدرة على الانغمار في العمل السياسي[1].

بكل الأحوال، هذه المقاربات لا يمكن أن تعطي كل واحدة منها بمفردها تعريفاً شاملاً دقيقاً للديمقراطية، الأمر الذي جعل تشارلز تيللي يضع أربعة معايير لتقييم الديمقراطية عبر تفحص سيرها وطبيعة النظام الذي تدور ضمنه، وهي:

1. الاتساع: يتم تقييم الديمقراطية في نظام سياسي ما عبر هذه الفكرة بقياس عدد من يمتلكون الحقوق السياسية في البلاد، وكلما اتسعت شرائح من يمتلك هذه الحقوق، اتسعت دائرة تقييم النظام السياسي بأنه ديمقراطي.

2. المساواة: تنطلق من قياس وجود المساواة بين الإثنيات المختلفة في البلاد، وعدم استبعاد أي جماعة، إنها مساواة في الحقوق والواجبات.

3. الحماية: يرتفع مؤشر الديمقراطية لوصف نظام السياسية بها كلما كان النظام السياسي قادراً على برهنة حمايته لمواطنيه بشكل متساوٍ، وعدم امتلاك العناصر المنغمرة في الحكم للقدرة على استغلال مناصبهم الشخصية ضد خصومهم دون مساءلة.

4. مشاورات الالتزام المتبادل: تتعلق بدرجة كبيرة بالمطالب والقبول، بمعنى استجابة عناصر

1. للتفصيل ينظر: تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طبّاخ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص22.

النظام السياسي للمطالب العامة عبر الدوائر الانتخابية وغيرها، ورضا وقبول المواطنين بدورهم بالإجراءات المتخذة على أساس مطالبهم، وكلما ارتفعت نسبة الاستجابة والقبول، ارتفعت درجة النظام في قياس ديمقراطيته.

والرابط المهم بين هذه العناصر يتعلق بدرجة كبيرة بقدرة الدولة، قدرتها على برهنة احتكارها للإكراه الشرعي، بمفردها، وقدرتها على فرض قراراتها السياسية على مواطنيها، وحمايتهم في الوقت نفسه في غضون عملية تنفيذ هذه القرارات، التي يفترض أن تكون قد سنت أساساً لتحقيق هدف الدولة الأول وواجبها الأهم تجاه مواطنيها: الأمن، بمعناه الشامل الذي يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن الشخصي [2].

ومن المهم هنا التأكيد على فقرة التساوي هذه في برهنة القدرة، قدرة الإلزام وقدرة الاستجابة والحماية، إذ يمكن القول أنه –وبشكل مؤسف– تزداد استقلالية النظام السياسي بوصفه برهان الدولة على القدرة، تزداد استقلاليته وقدرته على تجاهل مواطنيه ورغباتهم وآرائهم السياسية كلما ازدادت استقلاليته المالية عنهم، إن امتلاك النظام السياسي بصفته برهان الدولة لوسائل الإنتاج –لنقل النفط مثلاً– تمكنه من تجاهل ما يراه المواطنون حاجة لهم، سياسياً أو اقتصادياً أو في أي مستوى آخر، امتلاك المال دون المواطنين تحول النظام السياسي إلى الأب الراعي الذي يفرض

2. بحسب الدكتور مازن الرمضاني، يعني الأمن الوطني: ((قدرة الدولة أو الأمة عبر وسائلها المتاحة على ضمان قيمها ومصالحها الأساس من مختلف أشكال التهديد تحريراً لحركتها السياسية الداخلية والخارجية. وبهذا يعد حلقة الوصل بين الأمن الداخلي والأمن الدولي))، إذ يجد أن الأمن بوصفه يعكس قيمة اجتماعية/ سياسية عليا يثير الكثير من الاهتمام الأكاديمي، ويشير إلى أن الكثير من التعريفات التي ناقشت جوهر مفهوم الأمن الوطني نظرت إليه بقاسم مشترك مفاده أن الأمن يعني التحرر من القلق، وهو بهذا التحديد يتميز بوجود ناحية نفسية تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية تنعكس على الاحساس بالأمن. ولكنه يناقش هذه الفكرة بالقول ان الأمن لا ينبني على مضمون سلبي فقط ينصرف إلى انتفاء التهديدات وحسب، وإنما ينصرف أيضاً إلى ترتيب تلك الظروف التي تؤمن المستقبل.

ويخلص إلى القول بأن أهداف الأمن في رؤيته إنما ترتبط بالوظائف الأساس التي تسعى الدول إلى إنجازها وهي تتوزع على أربعة أنواع:

1ـ حماية الكيان المادي للدولة أو الأمة (الأمن العسكري).

2ـ حماية الموارد الاقتصادية والبناء الاقتصادي (الأمن الاقتصادي).

3ـ حماية الركائز الحضارية والايديولوجية (الأمن العقائدي).

4ـ حماية النظام السياسي (الأمن السياسي).

ليختم بالإشارة إلى أن الأمن بهذا التحديد ما عاد يرتبط بجانب دون سواه، ليصبح ((قضية شاملة متعددة الأبعاد تشمل الكيان الاجتماعي بجوانبه وعلاقاته المختلفة))، للتفصيل، ينظر: علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص63

أحكامه وفق رؤيته، الأمر الذي سيشكل خطراً على الديمقراطية.

على هذا الأساس، يمكن أن نقدم رؤية مقتضبة حول المسار الديمقراطي في العراق، ولكن قبل ذلك، لا بد من العودة خطوتين إلى الوراء، نستكشف فيها الصيرورة الديمقراطية في دولة أخرى، كانت صاحبة التغيير في العراق، وهي الولايات المتحدة، لنتحرك خطوة إلى الأمام مستكشفين (فخ الدولة) وتمثلاته في العراق.

ثانياً: شبكات الثقة وارتباك التأسيس

ما دمنا نتحدث عن عملية «تأسيس ديمقراطي»، من المهم الإشارة إلى ما أسماه تشارلز تيللي (شبكات الثقة)، التي عرفها بكونها (العلاقات المتشعبة ما بين الأشخاص، وتتألف بصورة رئيسة من روابط متينة يضع أناس ضمنها مصادر ثروة ومشاريع أعمال اقتصادية تحت خطر مخالفات وفشل الآخرين) [3]، وبطبيعة الحال، سيرتبط التعريف عند تيللي بمصادر الثروة والمشاريع الاقتصادية، فهو يضع تعريفه محللاً أنظمة غربية رأسمالية، تتبع فيها الجماعات المال، وليس العكس.

ولبرهنة استخدامه لشبكات الثقة في تحليل الأنظمة الديمقراطية؛ يتحدث تيللي عن النموذج الأمريكي وكيف لعبت شبكات الثقة متشعبة العلاقات فيه دوراً مهماً في العملية الانتخابية، بشكل فوضوي، وصولاً إلى الوقوع في فخ الدولة، الذي قاد إلى تبلور النظام السياسي الأمريكي بشكله الديمقراطي الذي نراه اليوم.

سعت الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر لضم «شبكات الثقة» هذه إلى عملية صنع السياسات العامة، سواء كانت انتخابية أم تتعلق بالمواطن مباشرة، الأمر الذي قاد -كما يقول تيللي- إلى أن تتواصل ثلاثة عناصر في الحياة السياسية الأمريكية كنتيجة لضمها:

1. أول انتخابات تتجاوز المنصب، ربح بها المنتصرون الغنائم، بينما تخلى الخاسرون عن مزايا ومنافع المنصب الوظيفي.

2. تحولت مجموعات أرباب العمل وعملائهم إلى مهمة توزيع الوظائف، والمحاباة السياسية، والاستفادة المادية مقابل التأييد السياسي.

3. تشارلز تيللي، مصدر سبق ذكره، ص132.

3. وجدت شبكات الثقة أرضاً لها في الهجرة والإثنية والدين والقرابة الأسرية والصداقة والعمل، وأدت الحملات الانتخابية الأمريكية خاصة إلى اجتماع هذه العناصر بعضها مع بعض في مظاهر حية للحزبية [4].

في الحقيقة، وعلى الرغم من أن تعريف شبكات الثقة آنف الذكر جعل الاقتصاد والتجارة سَّدى الشبكات ولُحمتها، إلا أن العملية الانتخابية في الولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر برهنت أن المال لم يكن العنصر الوحيد في هذه المعادلة، ولكنه كان وقودها، وهدفها في ذات الوقت، فهذه الشبكات، وفي ظل العنف الذي كان مستشرياً بين من يحق لهم الانتخاب، كجماعات، عنف قوامه الصراع الإثني، بين من يصفون أنفسهم بأنهم أمريكيون أصليون بالولادة، وبين المهاجرين حديثاً إلى الولايات المتحدة، وبين الكاثوليك والبروتستانت، وغيرهم من الجماعات، ناهيك عن الاستبعاد الكامل لسود البشرة.

سنلاحظ مثلاً أن واحداً من أهم تمظهرات شبكات الثقة الإثنية هذا قد تجسد في تركيبة شركات الإطفاء التطوعية في الولايات المتحدة، التي كانت بشكل حرفي ميليشيا إثنية، تستقطب كل شركة فيها عناصرها من إثنية واحدة، من تجمع محلي معين واحد بتعبير تيللي، وكانت تتنافس وتتشاجر فيما بينها بعنف كبير، حتى أصبح الشجار عرفاً محلياً فيما بينها، عرف يحظى باحترام، بمعنى أنه أصبح قيمة رمزية، وتمثل للذات تجاه الآخر.

وكانت بعض تلك الشركات تعلن مثلاً وبصراحة عن مناهضتها للكاثوليك والرق، وهكذا قل عن البقية، نتحدث عن سبع شركات معينة، ووصلت الصدامات بينها إلى حمل السلاح، والقتال للاستحواذ على صفقات الإطفاء، بل وفي نهاية المطاف، لم يعد إطفاء الحرائق هدفها، بل الصراع مع بعضها على النفوذ، على تمثيل ما تمثله من ذات، وصارت تؤَمِّن لأعضائها مهرجانات للتسلية واستعراضات عامة، وتتحرك في مهرجاناتها عبر الولايات، ويقوم ثري مناصر لها بتنظيم استقبالها والإنفاق على الاحتفال، ناهيك عن إيجاد نوع من نظام الدعم الداخلي لأعضاء المجموعة، حتى في عملية تأمين الجنائز، وطورت الشركات نفسها لتدخل في تنظيم الحملات الانتخابية بقوة، عبر تجميع أعضائها المتناثرين من خلال لجان تنتشر لهذا الغرض على مستوى المدن في الولايات.

4. نقلا عن المصدر نفسه، ص141.

تبين هذه الوقائع التاريخية أن الارتباك يرافق لحظات التأسيس، وتكون الهواجس الإثنية خصوصاً في المجتمعات المعقدة التركيب أمر ظاهر بحدة، ويسعى إلى أن يتمظهر بشكل قوي، متماسك قدر الإمكان، ما دامت عملية التأسيس تنحو باتجاه أن من يأخذ أكثر يستقر ويعيش أكثر.

ولكن، وهو في سبيل تشكيل شبكاته، يتجاهل لاوعي الجماعات الإثنية فخ الدولة، الذي يقودها آخر الأمر إلى غير ما أرادت.

ثالثاً: فخ الدولة

لسنا هنا بصدد جدل بشأن ماهية الدولة، ولكن يكفي الانطلاق من تعريف ماكس فيبر لها بكونها: (الجماعة التي تتبنى بنجاح، في إطار حدود معينة، احتكار العنف الجسدي المشروع)، بطبيعة الحال، وبقدر وصف التعريف لما تعنيه الدولة، إلا أنها ليست بالبساطة التي تضمنها، فهي كيان معقد، متعدد المستويات، وهي نظام الأنظمة، تحتويها وتبرمجها باتجاه مركزي نحو لب الدولة، كفكرة لها تجليات مادية أبرزها النظام السياسي.

وبوصفها نظام، فإن الدولة تحمي نفسها، تتكيف باستمرار، تحتوي هذه الأنظمة التي تظلها بمظلتها، وتحرص على التوازن فيما بينها، باستخدام العنف المشروع الذي يفترض أن تحتكره، وباستخدام المفاوضات مرة أخرى، وفي هذا السبيل، تنصب الدولة فخاً، يجذب القوى المنافسة نحوها، فالدولة لا تحتكر العنف الجسدي المشروع وحسب، لأن احتكارها للقوة يجلب معه قدرة على منح الكثير من المنافع، وقدرة على منع هذا المنافع أيضاً، هذه الميزة تجعلها نقطة الجذب الكبرى، والهدف الأكثر شهية للحصول عليه، حتى في لحظات ضعفها؛ تبدو الهيمنة على الدولة على محض قوة مطلقة.

ولكن، قوة الجذب المغرية هذه لا يمكن أن تذهب بعيداً عن مستهل الفقرة السابقة، نعني الدولة بوصفها نظام، تحمل صفة أساسية من صفات أي نظام، أن يحمي نفسه، كما أن الدولة اليوم تتكون من أنظمة معقدة ومتراكبة، وتوازنات داخلية وخارجية، والتزامات محلية ودولية، في ظل نظام دولي معقد، لا يتيح لأحد أن يكون ملك نفسه، بعبارة أدق، لا تتيح لدولة أن تمتلك سيادة مطلقة على نفسها كما كان عليه الحال قديماً.

هنا، وضمن محاولات استكشاف كيفية حماية هذا النظام المسمى الدولة لنفسه، يمكن أن نضرب مثالاً محايثاً، يتجلى بدخول جماعة إثنية، أو لنقل شبكة ثقة ـ بتعبير تشارلز تيللي ـ ممثلة لمجموعة إثنية كاملة، أو لمصلحة ضمن مجموعة بذاتها، تدخل ضمن منظومة الدولة بثقة تامة، بقوة تبدو عارمة، منافسة للدولة، وقادرة على التحكم بنظامها السياسي، ولكن هذه القوة تدرك تدريجياً أن حسابات القتال غير حسابات الحكم، وأن التنافس على الأرض مع مجموعات أخرى، مع شبكات ثقة مختلفة، ربما تكون من ذات منحدرها الإثني حتى، هذا التنافس، ربما يكون ناجحاً بالطرق البدائية التي يسلكها ما دام خارج منظومة الدولة، منفصل عن عضوية نظامها السياسي، ولكن؛ اذا دخلت الجماعة في ترتيبات النظام السياسي، وبدأت بالشراكة في تحمل أعباء الحكم المتدفق عبر السياسة العامة، وأخذت بتقدير ضرورة تحقق الاستقرار لأجل نجاح العمليات الاقتصادية، وتدفق الأموال، ونجاح السياسات العامة، الأمر الذي سيدفع «شبكة الثقة» الإثنية هذه –التي قد تكون جماعة مسلحة حتى– سيدفعها إلى الهدوء، والخضوع تدريجياً لاشتراطات الدولة، وفق أمد قد يطول أو يقصر حسب طبيعة المجتمع، وإمكانات الدولة، ونوع شبكات الثقة التي يحتويها، وما دامت التوازنات هي صفة النظام، فإن السير نحو الديمقراطية، التي قد تكون من الأساس الآلية التي جلبت الجماعة الإثنية المتجلية عبر شبكة ثقة إلى النظام، والدولة، سيكون السير نحو الديمقراطية، وتعزيز قدرات الدولة أمر طبيعي تماماً، وهذا هو فخ الدولة الذي ستدرك الجماعات الإثنية، شبكات الثقة هذه، إنها قد وقعت فيه، حيث لا يمكن التراجع.

رابعاً: العراق والديمقراطية... صيرورة وسيرورة

تبدو الحالة العراقية في مسار التحوّل الديمقراطي في عملية صيرورة وسيرورة معاً [5]، عملية من التراكم الكمي الثابت، وفي تقدم وتغير مستمرين، منذ العام 2003.

كيف يمكن أن نبرهن هذا الزعم؟

حسناً، ومن دون إسهاب، يدرك المتابعون أن العراق ومنذ العام 2003، سار بشكل

5. نميل هنا إلى التفسير الماركسي الذي قدمه سلامة كيلة للتفريق بين السيرورة والصيرورة، إذ قال: (إن كلمة صيرورة تعني التقدم والتحول معاً، وهو ما يطابق الديالكتيك، حيث أنها تقدم وتغيّر، هي تراكم كمي وتغير نوعي، بينما كلمة سيرورة تعني التقدم التراكمي، ويمكن أن يستعاض عنها بكلمة مسار التي تعني التقدم إلى الأمام بشكل متتالٍ، لكن هذا المسار لا يتضمن تحولاً نوعياً، بل يتضمن حالة استاتيكية (ثابتة) تقوم على مسير باتجاه معين دون أن يتضمن أي حالة من التحوّل النوعي)، ينظر: سلامة كيلة، عن السيرورة والصيرورة، مجلة زمان، على الرابط: https://is.gd/FGlC7X

تدريجي في تحقيق المعايير الأربعة التي ذكرناها مسبقاً، بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال بين معيار وآخر بحسب ما تمليه الظروف والتغيرات العاصفة في العراق.

نستطيع القول أن البلد لم يشهد بأي شكل من الأشكال تنحية مجموعة على حساب مجموعة أخرى في الحقوق السياسية الشكلية، المكفولة دستورياً، وفيما يخص المساواة، فالحقيقة أنه وبشكل تدرجي منذ العام 2003، ومع انخراط أغلب ممثلي المجموعات الإثنية العراقية في العملية السياسية، تساوى الجميع في الخسارة والمكسب معاً، وحتى في التورط في الفساد والمحاباة، بمعنى أنه إذا لم يتم تحقيق مساواة تامة وعادلة، فإن البيروقراطية، ونظام التوازن الطائفي ساوى الجميع في الخسائر، وفي الحصول على المنافع المترتبة على التفاهمات السياسية، والأمر ذاته ينطبق على موضوع الحماية، ومشاورات الالتزام المتبادل، التي بدأت في السنوات الأخيرة تطور أساليب للضغط على الحكومة عبر التظاهر والتنظيم الانتخابي إلى درجة حث الفاعلين الأكثر قوة وربما انعزالاً عن الانخراط المباشر في الشأن العام، يتدخلون إلى درجة تغيير الحكومات استجابة للضغط الشعبي.

هل يعني هذا أن نكون متفائلين؟ وأن النظام السياسي الحاضر في العراق يستجيب بشكل كامل لهذه المعايير الأربعة؟ قطعاً لا، لكن هذا التقييم يتسق مع فكرة التدرجية في البناء الديمقراطي، وينسجم مع تاريخ الدول التي سبقتنا في التحول الديمقراطي، احتاجت فرنسا إلى (200) عام من الاضطرابات قبل أن تصل إلى شكلها الديمقراطي الحالي، ويكاد الأمر أن ينطبق على الولايات المتحدة في الحقبة الزمنية اللازمة لتحقق الديمقراطية على حد سواء مع فرنسا، بل أن المحلل سيلاحظ أن العراق يكاد أن يتطابق في تفاعلات المجاميع أو شبكات الثقة مع الولايات المتحدة باختلاف العناصر المتعلقة بالوضع الاجتماعي العراقي بطبيعة الحال.

ورب سائل يسأل هنا، ألا يفترض أن نتجاوز الأخطاء التي وقع فيها الآخرون ونحن نسير باتجاه بناء ديمقراطي حديث؟ وهو سؤال مشروع، وقد تكون الإجابة البديهية عليه أن العراق بالفعل تجاوز الكثير من الأخطاء، لم يتم حرمان أحد من الحقوق السياسية، في التصويت وغيره، بدأت الديمقراطيات الغربية باقتصار الحقوق السياسية على فئات معينة، على سبيل المثال الرجال دون النساء، ومالكو الأراضي دون غيرهم، أو بيض البشرة دون غيرهم، وهكذا تتنوع الاستثناءات، الأمر الذي تجاوزته عملية البناء الديمقراطي في العراق، ولكنها بطبيعة الحال خضعت لوطأة التاريخ، والمشكلات الموروثة من سنوات الاضطراب السابقة.

تدريجياً أيضاً، وقعت المجاميع العراقية، أو شبكات الثقة الإثنية عمودياً وأفقياً، وقعت بدورها في فخ الدولة، وصار من الواجب عليها أن تتكيف مع اشتراطات الدولة والنظام، مثل تأسيس أحزاب منظمة، واستقطاب شخصيات ذات ثقل اجتماعي غير حزبية من الأساس للعمل في صفوفها، والبحث عن خبرات بيروقراطية بحكم أن بعض المجاميع التي تحولت إلى العمل السياسي تمتلك خبرة قتالية وليس خبرة في إدارة الدولة.

نعم، بطبيعة الحال، لا زال هؤلاء الآخذين بالوقوع في فخ الدولة يتحركون بطريقة أو بأخرى ضمن نطاق شبكتهم، ومصالحهم، لكن انتقالهم من الفعل القتالي في حيازة المنافع، إلى التنظيم والضغط واستخدام الطرق القانونية أو الالتفاف حولها يعد مرحلة متقدمة بالنسبة لهم، ويمكن له بالمزيد من الاستقرار والديمومة في العمل، وبتنظيم المعارضة لنفسها، وضغطها المستمر على الفاعلين الاجتماعيين، يمكن أن نسير في الطريق الصحيح إلى تحقيق معايير الديمقراطية بشكل تراكمي، صيرورة وسيرورة، وسيتكفل فخ الدولة باستمرارية استدراج الجميع إلى منظومته.

آخر القول، لقد استوردنا الديمقراطية من الولايات المتحدة، ونحن نسير على خطاها بشكل واضح في إتمام عملية البناء الديمقراطي، بأخطائه وصوابه.